



الجمهورية اليمنية  
وزارة الزراعة والري  
أمانة برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي (GAFSP)

تعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الزراعات الصغيرة (SAPEP)  
(P148747)

إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)

الملخص التنفيذي

(النسخة العربية)

إعداد

د. المهندس. فضل علي النزيلي , إستشاري المياه والبيئة

13 يناير 2015

## الملخص التنفيذي

### تمهيد

1. تم إعداد هذا الإطار للإدارة البيئية والاجتماعية (إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية) لمشروع تعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة. وهذا المقترح لدعم جهود الجمهورية اليمنية في تحقيق الأمن الغذائي للشعب اليمني تم إعداده من قبل الحكومة لتقديمه إلى أمانة برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي (GAFSP) بهدف الحصول على تمويل منحة لبرنامج الأولوية المقترح.

### مقدمة

2. بموقعها في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية تعتبر اليمن أحد أشد البلدان فقرا في المنطقة العربية، حيث يبلغ تصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد للواحد \$1,473 في عام 2013م. فأكثر من نصف السكان البالغ عددهم 25 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر المحدد بدولارين في اليوم الواحد. يعتبر الفقر مرتفع بشكل خاص في المناطق الريفية، والتي تعد موطنًا لحوالي 68 في المئة من السكان و 84 في المائة من الفقراء. تحتل اليمن المرتبة 160 من أصل 187 بلداً على مؤشر التنمية البشرية لعام 2013م. كما أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثيرة للقلق. كما أن اليمن تعتبر من بين عشرة بلدان في العالم من حيث أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي (ما يقرب من 45 في المئة من السكان في عام 2012)، والبلد لديها أعلى مستوى الثالث من سوء التغذية في العالم (نحو 60 في المئة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن، و 35 في المئة يعانون من نقص الوزن، و 13 في المئة يعانون من سوء التغذية الحاد). كما تعتبر مشكلة التقزم ريفية بدرجة اساسية، مؤثرة على أكثر من ثلث الأطفال في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر معدل النمو السكاني في البلاد أحد أعلا المعدلات في العالم، مما يشكل ضغطاً متزايداً على قدراتها المؤسسية المحدودة ومستوى تغطية الخدمات الحكومية، ويؤدي إلى استنزاف الموارد المائية المحدودة وتناضيبها بصورة سريعة وضعف البنية التحتية، والهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر والمستوى الحاد من عدم المساواة بين الجنسين.

3. تعتبر الزراعة قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد اليمني. بلغ إنتاج قطاع الزراعة 19.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لليمن في عام 2012م، ويعتبر المصدر الرئيسي للدخل لما نسبته 73% من السكان [إما مباشرة (33%) أو بشكل غير مباشر من خلال الخدمات والصناعات المتصلة بالاقتصاد الزراعي]، ويوفر فرص عمل لأكثر من نصف القوى العاملة (54%). يتسم اليمن بالجفاف وتمثل الزراعة نحو 90 في المائة من استهلاك المياه. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، فإن النمو السريع للطلب على المنتجات ذات القيمة العالية والدور التحولي للمياه الجوفية دفع النمو والعمالة في قطاع الزراعة. لكن في الآونة الأخيرة، شهدت الإنتاجية ركوداً ومعدل توفر المياه أخذ في الانخفاض. وهذا يؤكد الحاجة إلى زيادة الإنتاجية وفي نفس الوقت الحفاظ على المياه. يرتبط الأمن الغذائي والقطاع الزراعي بشكل وثيق في اليمن. وتشمل المناطق الزراعية البيئية المتنوعة في البلاد المرتفعات والهضاب والصحاري والسواحل البحرية. كما أن مناطق الزراعة الجبلية الفقيرة في المرتفعات تشكل تحدياً خاصاً، حيث يعيش ثلثي اليمنيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الجبلية الجافة. كما أن قطاع الزراعة يعتبر أيضاً عاملاً رئيسياً في الجهود المبذولة للحد من الهجرة الداخلية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة.

4. يواجه القطاع الزراعي اليمني العديد من التحديات. ومن بين هذه التحديات انخفاض الإنتاجية، والقيود المفروضة على الموارد، وعدم كفاءة نظم التسويق، وضعف قدرات الموارد البشرية وانعدام البنية التحتية وعدم كفاية توفر المدخلات (بما في ذلك أصناف البذور عالية الغلة)، وخسائر ما بعد الحصاد وخدمات البحوث والإرشاد الزراعي من

الأعلى إلى الأسفل غير الفعالة. كما أن المياه الجوفية التي تعتمد عليها أكثر من نصف النواتج حالياً قد تم استغلالها بالكامل ويجري استنزاف الاحتياطيات بشكل مفرط وتتضاءل بشكل سريع. إضافة إلى أن الحيازات الزراعية الصغيرة والمجزأة تمثل بشكل خاص عائقاً آخر يحول دون زيادة مساهمة القطاع في الدخل الريفي وفي الناتج المحلي الإجمالي الوطني ومعالجة الخلل التجاري في المواد الغذائية. وبعد عقد من انخفاض النفقات العامة في القطاع، فإن دور الحكومة في القطاع الزراعي يشهد أيضاً تراجعاً وهناك غياب للعديد من الوظائف العامة لوزارة الزراعة. وعلى الرغم من المشاريع التنموية الزراعية العديدة المتعاقبة بدعم من الجهات المانحة الخارجية، إلا أن الخدمات الزراعية التي تقدمها وزارة الزراعة والري تعاني من عدم الاستفادة في ظل غياب التمويل المحلي الكافي لحوافز الموظفين المرتكزة على الأداء. كما أن للعوامل الخارجية مثل الصراعات الاجتماعية وانعدام الأمن لها أيضاً تأثير كبير على قطاع الزراعة.

5. تضع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة المحدثة (2013م-2017م) التي استكملت في 2013م محوراً جديداً للتركيز في الإنتاج على: (أ) تحسين إنتاجية الزراعة المطرية (ب) إدارة أكثر كفاءة لمياه الري (ج) الإدراك المتزايد لدور المرأة الريفية في تلبية الاحتياجات الغذائية وتحسين التغذية وحماية البيئة (د) التركيز الكبير على تحسين الإنتاجية واستدامة الإنتاج الحيواني (كون الثروة الحيوانية هي الأصول الرئيسية والنشاط الاقتصادي للأشد فقراً والمعدمين) و (هـ) تنويع أنماط المحاصيل إلى محاصيل نقدية جديدة أو قديمة يتم إحياءها والتي تزيد من المواد الغذائية المغذية. كما أن تحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي أيضاً يدعم محور مؤسسي جديد للتركيز على: (أ) النهج التشاركي المرتكز على الطلب لتضمين احتياجات وآراء المزارعين، وخاصة الأكثر فقراً من الأسفل إلى الأعلى، (ب) نهج اللامركزية (ج) زيادة الاعتماد على القطاع الخاص وعلى الشراكات العامة / الخاصة كلما كان ذلك ممكناً، و (د) كفاءة استخدام الأموال العامة الشحيحة. كما أن تحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي يتوافق أيضاً مع الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامج الاستثمار (2008م-2015م) والتي لديها هدفها لمياه الري المتمثل في إيجاد زراعة مربحة وفعالة اقتصادياً وعادلة ومستدامة. تمت الموافقة على اعتماد المشروع المقترح لتعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة (SAPEP) لتمويله من برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي (GAFSP) بتاريخ 6 سبتمبر 2013م، والذي سيمثل وسيلة رئيسية لتنفيذ "الخطة الاستراتيجية ذات الأولوية" لتحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي.

#### وصف المشروع

6. سوف يساهم المشروع المقترح إلى هدفي البنك الدولي المتمثلين في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030م وتعزيز الرخاء المشترك، المقاس بدخل أدنى 40 في المائة في أي بلد من البلدان. ففي اليمن، يعتبر انخفاض الإنتاجية الزراعية السبب إلى حد ما في إحصاءات الفقر وانعدام الأمن الغذائي المثيرة للقلق في البلاد والتي وردت في الأقسام السابقة من الورقة الحالية لتصور المشروع. يقترح المشروع استهداف أكثر من 800,000 شخص يعيشون في مناطق تعتبر من بين أفقر المناطق الريفية في اليمن. ومن خلال رفع الإنتاجية الزراعية في المناطق الريفية الفقيرة، فإن المشروع سيساعد الحكومة في الحد من الفقر المدقع في المناطق الريفية في اليمن.

7. يتمثل الهدف الإنمائي المقترح للمشروع في زيادة استخدام أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق التي يستهدفها المشروع لممارسات زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية التي تعزز الإنتاجية. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع إلى النتائج التالية:

- ✓ زيادة عدد المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر (نسبة الإناث من إجمالي المستفيدين) الذين يحصلون على الخدمات من خلال مكاتب الزراعة.
- ✓ توسع المنطقة التي تتم فيها ممارسات إدارة الأراضي والمياه التي تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية.
- ✓ زيادة في نسبة أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتبنوا تدابير محسنة لتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية.
- ✓ زيادة الانتاج الزراعي والحيواني.
- ✓ المشاركة الفاعلة للمنظمات المجتمعية في المناقشات السياسية والفنية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات حول الأمن الغذائي.

وسيتألف المشروع المقترح من المكونات الثلاثة التالية:

8. المكون 1: برنامج المشاريع الفرعية والاستثمارات المجتمعية: يتمثل هدف هذا المكون في دعم المشاريع الفرعية والاستثمارات المجتمعية التي من شأنها حماية أصول الأراضي والمياه، وبالتالي زيادة الإنتاجية، وإضافة قيمة في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. وسيتم تنفيذ المشاريع الفرعية والاستثمارات، والتي سوف يتم اختيارها وتنفيذها من خلال عملية تشاركية مع المجتمعات المحلية المستهدفة، في المجالات التالية:

(أ) الإدارة المجتمعية للأراضي والمياه:

- (i) إعادة تأهيل المدرجات الزراعية الحالية (المرتبطة بخزان مياه قائم أو جديد)
- (ii) بناء وإعادة تأهيل هياكل حصاد المياه
- (iii) حماية ضفاف الوديان
- (iv) فحص الحواجز المائية في قاع الوادي.
- (v) تدابير نباتية
- (vi) حصاد مياه الأمطار من الأسطح
- (vii) قنوات للسيل صغيرة النطاق باستخدام التقنيات التقليدية
- (viii) هياكل القنوات
- (ix) تحسين الري التكميلي من حصاد مياه الأمطار كجزء من مبادرة استبدال القات التي تمت تجربتها بنجاح في إطار مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والترتبة.

(ب) الإنتاج الحيواني:

- (i) تحسين الخدمات البيطرية.
- (ii) حملات تحصين منتظمة
- (iii) زيادة توفر عمال الصحة المجتمعية من الذكور والإناث.
- (iv) تحسين التغذية الحيوانية
- (v) تحسين رعاية الثروة الحيوانية وتربيتها.
- (vi) منح للمشاريع الأصغر المدرة للدخل لتربية الحيوانات للنساء الفقيرات، مثل تربية النحل، مشاريع الصغيرة لتسمين الموشى وتربية الدواجن في المنازل.

(ج) البحوث المجتمعية والإرشاد:

- (i) البحوث والتطوير والإرشاد حول المحاصيل المطرية عالية القيمة، بما في ذلك استبدال القات
- (ii) البحوث التطبيقية والمجتمعية حول المحاصيل الغذائية والأعلاف المقاومة للجفاف وذات القيمة الغذائية العالية.
- (iii) اختبار وربما إدخال نهج المدارس الحقلية للمزارعين (FFS) في اليمن.
- (iv) إكثار وتوزيع أنواع البذور المحسنة من خلال بنوك البذور الريفية (RSB)

(v) تعزيز فرص حصول المرأة على المدخلات والإرشاد، وتعزيز الوعي التغذوي حول زراعة المحاصيل الغذائية والربط مع برامج التغذية المجتمعية.

(vi) وقاية النبات مع التركيز على الإدارة المتكاملة للآفات (IPM).

(د) إضافة قيمة للزراعة:

(i) أنشطة لزيادة حصة صغار المزارعين من المحاصيل ذات القيمة العالية (البن والعسل ومنتجات الثروة الحيوانية) من خلال: تشكيل جمعيات ومجموعات مجتمعية ومتعددة المجتمعات للمنتجين والتي ستحصل على معدات لبدء التشغيل، فضلاً عن التدريب الفني والتجاري (في إطار المكون 2.1)، وتطوير عمليات رقابة الجودة وتعزيز الشراكة مع التجار والمصدرين وخفض تكلفة الأعلاف الحيوانية من خلال إنتاج حصص غذائية للحيوانات من المواد المحلية.

(ii) أنشطة لزيادة قيمة التسليم من المزرعة والمحتوى الغذائي للمنتجات الزراعية من خلال: إدخال المحاصيل ذات القيمة العالية (البن واللوز، وربما الكينوا)؛ وتحسين جودة العسل من خلال تحسين تربية النحل وتحضير زراعة أشجار السدر<sup>1</sup> (Ziziphus Spina Christi trees).

(iii) دعم المبادرات المدرة للدخل التي تقترحها التعاونيات القائمة والجمعيات والمنظمات المجتمعية مثل المشاريع الصغيرة على مستوى القرية مع التركيز بشكل خاص على مبادرات الشباب والمرأة (الصوف وتحضير الأغذية، ومعالجة الزيوت النباتية والأعشاب، والمهرجانات الريفية والمعارض الزراعية، ومبيعات المدخلات، وما إلى ذلك).

9. المكون 2: بناء القدرات وتعزيز القدرات المؤسسية: يتمثل الهدف من هذا المكون في دعم أنشطة بناء القدرات للمنظمات المجتمعية والجهات الحكومية المحلية والمركزية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في تقديم الخدمات. وسوف يمول هذا المكون الخدمات الاستشارية والتدريب وبناء القدرات، وجولات دراسية (التبادل بين بلدان جنوب آسيا). وهذا يشمل (أ) تنظيم المجتمع، وبناء القدرات والتخطيط التشاوري: (ب) بناء القدرات وتعزيز المؤسسي للجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين:

10. المكون 3: إدارة ورصد وتقييم البرنامج: سوف يمول هذا المكون تقديم الدعم إلى برنامج التحسين الزراعي لوزارة الزراعة والري باعتبارها الوكالة المنفذة لمشروع تعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال توفير السلع والخدمات الاستشارية والتدريب والخدمات غير الاستشارية وتكاليف التشغيل الإضافية المرتبطة بالمسؤولية عن التنسيق والإدارة وتنظيم تنفيذ المشروع.

<sup>1</sup> يحصد العسل الذي يتم إنتاجه من أزهار أشجار السدر على سعر أعلى في الأسواق الإقليمية

11. الجهة المنفذة سوف تكون وزارة الزراعة والري والتي سوف تكون مسؤولة عن التحضير والتنسيق وتنفيذ المشروع. تخطط وزارة الزراعة والري لإنشاء برنامج لتحسين الزراعي، على غرار البرنامج الوطني للري، وسوف يتم دعمه، حسب الحاجة، من قبل استشاريين يتم اختيارهم وفق المبادئ التوجيهية للبنك الدولي وتمويل من برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي. وتتمثل رؤية الحكومة على المدى الطويل في أن يمثل برنامج التحسين الزراعي الذراع التنفيذي لوزارة الزراعة والري لمشروع تعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة، وللعمليات المستقبلية لدعم الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي. وسوف يدعم المشروع برنامج التحسين الزراعي للابتعاد عن النهج من أعلى إلى أسفل للبحث والإرشاد الزراعي إلى النهج المجتمعي القائم على الطلب والذي تم تطويره بنجاح من قبل مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد) والصندوق الاجتماعي للتنمية في إطار مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية وبرنامج الأثر السريع التابع للهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي. وهذا التحول في نهج التنفيذ يعكس حاجة وزارة الزراعة والري لإحداث انتقال في هيكلها ووظائفها لتعكس الأجندة الأوسع للامركزية في اليمن. وسوف تشمل وظائف برنامج التحسين الزراعي، من جملة أمور ما يلي: إعداد البرامج والميزانيات السنوية، والإدارة والتنسيق اليومي لأنشطة المشروع، المسؤولية الائتمانية (الإدارة المالية والمشترقيات)، دراسة الموافقة على المشاريع الفرعية المجتمعية المقترحة. إعداد الشروط المرجعية والمواصفات التقنية، دراسة الضمانات البيئية والاجتماعية، والإشراف الفني على تنفيذ المشاريع الفرعية، المتابعة والتقييم، وتقديم التقارير إلى اللجنة التوجيهية الوطنية والمؤسسة الدولية للتنمية. وعلى مستوى المحافظات، سوف ينفذ برنامج التحسين الزراعي أنشطة المشروع من خلال الوحدات الميدانية لمكاتب وزارة الزراعة والري.

12. كون مشروع تعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة يشجع مشاركة المجتمعات والمستفيدين في تطوير وتنفيذ الاستثمارات، سوف تقوم المجتمعات المحلية بتقديم مقترحات للمشاريع الفرعية في إطار المكون الأول إلى برنامج التحسين الزراعي، من خلال مكاتب الزراعة والوحدات الميدانية التابعة لوزارة الزراعة والري / برنامج التحسين الزراعي. وسوف يكون لدى مكاتب الزراعة والوحدات الميدانية التابعة لوزارة الزراعة والري / برنامج التحسين الزراعي عدد كاف من الموظفين والاستشاريين لتسهيل تعبئة المجتمعات المحلية ومساعدة المجتمعات المحلية على تشكيل لجان تتولى تطوير ومراجعة مقترحات المشاريع الفرعية من خلال نهج تشاركي. ويتحمل برنامج التحسين الزراعي المسؤولية عن الموافقة النهائية وتنفيذ السياسات البيئية والاجتماعية الوقائية للمقترحات الخاصة بالمشاريع والاستثمارات الفرعية على مستوى المجتمع المحلي.

### أهداف إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)

13. يهدف إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية إلى ضمان دمج الإدارة البيئية والاجتماعية في دورة تطوير المشروعات الفرعية الفردية. وسيتم تنفيذ مشروع تعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة كجهد يقوده المجتمع المحلي، حيث سيتم تمكين المجتمعات المحلية لتتمكن من تحديد مواردها المتاحة واحتياجاتها ذات الأولوية. وبما أنه لا يتم تحديد المشاريع الفرعية الدقيقة في بداية المشروع وسوف يتم تحديدها خلال تنفيذ المشروع بناء على الطلب والمشاورات مع المجتمعات المعنية، وبناء على منشور سياسة العمليات الخاص بالبنك الدولي 4.01 فقد تم تحديد أداة التقييم البيئي لتكون إطار لتقييم الإدارة البيئية والاجتماعية. ويهدف إطار عمل الإدارة

البيئية والاجتماعية إلى أن يكون بمثابة أداة عملية لتوجيه تحديد الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة وتدابير التخفيف وكمنصة لإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين من المشروع. تم إعداد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية هذا بناء على منشور سياسة العمليات للبنك الدولي (OP 4.01) والسياسات اليمينية ذات الصلة الخاصة بالتقييم البيئي. كما أن إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية سيطبق أيضا على السياسة التشغيلية للبنك الدولي بشأن إدارة الآفات (OP 4.09). ومن أجل إجراء نهج للإدارة المتكاملة للآفات، يحدد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بناء القدرات اللازمة لإعداد إدارة متكاملة للآفات. يحدد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية عوامل تطبيق السياسات على المشروع، ومعايير غربلة المشاريع الفرعية والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المحتملة وتدابير التخفيف للتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها، وتقييم القدرات المؤسسية للوكالة المنفذة وتدابير لسد فجوات القدرات وتقدير للميزانية اللازمة لتنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية والتي سيتم تحديدها بعد تصميم المشاريع الفرعية.

### السياسات الوقائية للبنك الدولي

14. يصنف مشروع تعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ضمن الفئة (ب) وفقا للسياسة التشغيلية للبنك الدولي (OP 4.01) الخاصة بالتقييم البيئي. ومن المتوقع أن يكون للمشروع آثار بيئية واجتماعية إيجابية كبيرة، مع آثار سلبية طفيفة نسبيا وموضعية. وقد تم تطوير إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية لضمان العناية الواجبة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية. ويعمل مشروع تعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة على تطبيق السياسات الوقائية البنك الخاصة بالتقييم البيئي (OP 4.01) وإدارة الآفات (OP 4.09) كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (1) السياسات الوقائية للبنك الدولي

المبرر	تم إطلاق السياسة؟	السياسات الوقائية
يتم إطلاق السياسة لأنه من المتوقع أن المشروع سيشمل أعمال للبنية التحتية على نطاق صغير والأنشطة المتعلقة بإدارة التربة والمياه مثل المدرجات، وبناء هياكل لحصاد المياه (مثل الخزانات، ومشاريع فرعية صغيرة للري الفيضي (بالسيول). وسوف تبني الأنشطة على النجاح الذي حققته وزارة الزراعة والري في هذه المناطق على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. ونظرا لأن مواقع المشاريع الفرعية ليست معروفة في هذه المرحلة، فقد تم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية يشمل قائمة مرجعية لفحص المشاريع الفرعية وسوف يتم الكشف عنه قبل تقييم المشاريع. وسيتم إعداد خطة للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) خاصة بالموقع/المشروع الفرعي أثناء التنفيذ وقبل تنفيذ المشاريع الفرعية / البناء كما هو مطلوب.	نعم	التقييم البيئي (OP 4.01)
لم يتم إطلاق هذه السياسة. إن أنشطة المشروع لا تسبب تحويل أو تدهور للموائل الطبيعية أو الموائل الطبيعية الحرجة على النحو المحدد في السياسة.	لا	الموائل الطبيعية (OP 4.04)
لم يتم إطلاق هذه السياسة كون المشروع لن ينفذ في أي من مناطق الغابات.	لا	الغابات (OP 4.36)
تم إطلاق هذه السياسة، لأن المشروع يمكن أن يشمل مشاريع فرعية تتعلق بتعزيز الإنتاج الزراعي وإدخال محاصيل ذات قيمة عالية، ودعم بنوك البذور وتربية النحل. وهذه الأنشطة يمكن أن تؤدي إلى استخدام المبيدات الحشرية، وبالتالي يتم إطلاق سياسة الاجراءات التشغيلية (OP4.09)، والتي سيتم تغطيتها ضمن نطاق إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية. ويتضمن إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية أداة غربله لتحديد المشاريع الفرعية التي يمكن أن تتطلب إعداد خطة بسيطة للإدارة المتكاملة للأفات. ومثل هذه المشروعات الفرعية سوف تقوم بإعداد خطة الإدارة المتكاملة للأفات قبل الموافقة عليها للتنفيذ. وسوف يشمل المشروع التدريب المناسب على المستوى الميداني مثل الإدارة المتكاملة للأفات، واختيار البذور الخالية من الأمراض وتربية النحل، الخ.	نعم	إدارة الأفات (OP 4.09)
لم يتم إطلاق هذه السياسة نظرا لأنه لن يتم تنفيذ المشروع في مناطق بها مواقع للتراث الثقافي. ومع ذلك، سيتم تضمين إجراءات العثور بالصدفة في المشروع كممارسة قياسية.	لا	الموارد الثقافية المادية (OP 4.11)
لم يتم إطلاق هذه السياسة نظرا لعدم تواجد شعوب أصلية في مناطق المشروع على النحو المحدد في السياسة.	لا	الشعوب الأصلية (OP 4.10)
لم يتم إطلاق هذه السياسة. ولا يتوقع أن يكون هناك إعادة توطين قسري في المشروع. لن يمول المشروع أي أنشطة تنطوي على الاستيلاء القسري على الأراضي وفرض قيود	لا	إعادة التوطين القسري (OP 4.12)



غير طوعية للحدائق والمحميات المحددة بموجب القانون. وسوف تكون الأراضي المخصصة لأنشطة المشروع خالية من واضعي اليد / الباسطين. ومن المتوقع أن الأراضي اللازمة لأي مشروع فرعي ستكون في نطاق ضيق ومملوكة من قبل الحكومة. وبالنسبة للأراضي ذات الملكية الخاصة، فإن المشروع سيحصل على الأراضي من خلال التبرع الطوعي من قبل المجتمعات المحلية. وسيتم وضع المبادئ التوجيهية لفحص الضمانات والتبرع الطوعي بالأراضي وقائمة سلبات المشروع وتضمينها في الدليل التشغيلي ووثيقة التقييم المسبق للمشروع، وسيتم وضع آلية لجبر المظالم للتبرع بالأراضي. وسوف يجري العميل دراسة العناية الواجبة لضمان عدم وجود مجموعات سكانية بطريقه غير طوعية. وسوف يحصل البنك على اجراءات التحقق من الطابع الطوعي للتبرع بالأرض ومراجعتها.		
لم يتم إطلاق هذه السياسة كون المشاريع الفرعية المجتمعية المقترحة لن تشمل بناء أو إعادة تأهيل السدود على النحو المحدد في السياسة.	لا	سلامة السدود (OP 4.37)
لم يتم إطلاق هذه السياسة ، لأن المشروع لن ينفذ أي أنشطة في مناطق مستجمعات المياه في الممرات المائية الدولية واحواض المياه الجوفية المشتركة.	لا	المشاريع في الممرات المائية الدولية (OP 7.50)
لم يتم إطلاق هذه السياسة كون أنشطة المشروع لن تنفذ في أي مناطق متنازع عليها.	لا	المشاريع في المناطق المتنازع عليها (OP 7.60)

## المشاورات العامة والإفصاح

15. يتطلب البنك الدولي اجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة خلال مراحل تخطيط وتنفيذ وتشغيل المشروع. وكجزء من إعداد مشروع تعزيز الانتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة، تعتبر المشاورات عملية مستمرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وغيرهم من المستفيدين. ومع ذلك، فقد تم عرض تصميم المشروع بما في ذلك الجوانب البيئية / الاجتماعية والتشاور بشأنها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال المشاورات التي جرت خلال الفترة من 01-17 يونيو 2014م. المرفق (5) من التقرير يحتوي على ملخص للمشاورات مع أصحاب المصلحة حيث تم توثيق آراء واهتمامات أصحاب المصلحة. ويتضمن المرفق أيضا قائمة بالمشاركين. وسيتم ترجمة الملخص التنفيذي لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية إلى اللغة العربية وسيتم الكشف عن النسخة النهائية لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بما في ذلك الملخص التنفيذي باللغة العربية في البلاد (على موقع برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي) وعلى الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

16. يحدد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية وقيم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشاريع الفرعية وتدابير التخفيف من وطأتها. وخلص إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية إلى أن معظم المشاريع الفرعية المخطط لها لا يتوقع أن يكون لها أي آثار سلبية أو قد يكون لها آثار سلبية قليلة وطفيفة، ويقدم الإطار تدابير للتخفيف من تلك الآثار السلبية المحتملة. كذلك فإن إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية يقدم وصفا للعمليات التي ستقوم المجتمعات المحلية من خلالها بتحديد التأثير المحتمل، ومتطلبات في حالة حاجه لإعداد خطط اضافيه للإدارة البيئية والاجتماعية على النحو المطلوب.

17. يقدم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية منهجية لإعداد واعتماد وتنفيذ المشاريع الفرعية، والتي تقوم على معايير الاختيار التالية:

- أولوية المجتمع
- إيجابية تحليل نسبة التكلفة الى نسبة الفائدة، بما في ذلك فوائد التكاليف البيئية والاجتماعية
- الاستدامة (المنافع المشتركة للنظام البيئي، والآثار البيئية، والإنصاف، وتكاليف الإدارة والتشغيل)
- الفعالية (المثانة والموثوقية)
- تعقيد التنفيذ (القبول العام، ومصادر التمويل المستدامة، والقدرة المعلوماتية والتكنولوجيا الموظفين المشرفين)
- الحد الأدنى من الآثار البيئية وفقا للقائمة المرجعية
- يتم اتخاذ القرار النهائي من قبل اللجنة التوجيهية الوطنية (NSC) بناء على توصية الشخص المحدد كنقطة اتصال (منسق) للمشروع.

18. يتناول إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بالتفصيل الإجراءات التي سيتم استخدامها لإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المؤلفة من مجموعة من التدابير التخفيفية والرقابية والمؤسسية التي يجب اتخاذها خلال المراحل المختلفة للمشروع (التصميم والتنفيذ والتشغيل) للتخفيف من الآثار البيئية السلبية المحتملة، تعويضها أو خفضها إلى مستويات مقبولة. بالإضافة إلى ذلك، يقترح إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير تخفيف فعالة من حيث التكلفة بحيث يجب أن تكون كلفتها جزءا ضمن تكلفة المشروع. تبين مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أدناه أمثلة للمشاريع الفرعية، والآثار البيئية المحتملة وتدابير التخفيف والرصد المقترحة مع المسؤوليات المؤسسية.

الجدول رقم (2) أمثلة مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

تدابير المشاريع الفرعية	الأثار البيئية المحتملة	تدابير التخفيف المقترحة	متطلبات الرصد/المتابعة (بما في ذلك الإشراف)	وسائل التأمين والامتثال	المسؤولية المؤسسية (بما في ذلك الإنفاذ / التنسيق)	الإطار أو الجدول الزمني	الكلفة المقدرة
<p>أنشطة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي أو الحيواني مثل معالجة الصوف وتحضير الأغذية، وتحضير الزيوت النباتية والأعشاب</p>	<p>نوعية الهواء والضوضاء</p> <p>قد تؤثر أنشطة البناء على نوعية الهواء وتخلق ضوضاء. وهذا سينتج أساسا عن أعمال الحفر وتسوية المواقع وتحميل وتفريغ العربات والأنشطة الأخرى المتعلقة بالبناء.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>إن الأثار المحتملة على نوعية الهواء المحيط سوف تنجم عن الروائح والانبعاثات الغازية الناتجة عن الأطعمة والغسيل / ضواغط الهواء والمياه العادمة (روائح غير مرغوب فيها)، والروائح المنبعثة من السيارات والمحركات الآلية وقد تحدث زيادة في الحرارة نتيجة لسوء التهوية</p> <p>تدهور أنابيب المياه والكابلات الكهربائية. وضع أنظمة للتخلص من الصرف الصحي في التربة غير النفاذة مع قيود شديدة على التخلص من النفايات السائلة.</p> <p>المنتجات الثانوية المتحللة.</p> <p>الاهتزازات الناتجة عن الأنشطة قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، والتي قد تؤثر على المناطق المجاورة</p>	<p><b>نوعية الهواء والضوضاء</b></p> <p><b>الإتشاءات</b></p> <p>استخدام تدابير السيطرة على الغبار في الموقع، مثل رش الماء لإخماد الغبار وتنظيم الدخول إلى الموقع، وتغطية الشاحنات التي تنقل مواد البناء المفتتة والنفايات، وحظر الحرق في الهواء الطلق، والاحتفاظ بالآلات والمركبات في ظروف عمل جيدة لتقليل الانبعاثات، وتوفير ملابس واقية مناسبة للعمال.</p> <p>يجب صيانة المركبات والمعدات بشكل منتظم لتجنب أي انبعاثات. والمعالجة المسبقة للغازات المنبعثة من الغلايات والمولدات الكهربائية.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>الاقتصاد في استخدام الطاقة للحد من احتراق الوقود، والتحكم في الانبعاثات من منشأة معالجة مياه الصرف الصحي / خزانات الصرف الصحي.</p> <p>التخفيف هو العامل الأول الذي يمكن معالجته من خلال عمليات التفتيش المتكررة لبناء المرافق ومن خلال إجراء الصيانة المطلوبة. عمليات تفتيش وفحص منتظمة للأثار المذكورة، ومعالجتها من خلال إصلاح واستبدال المواد التالفة. التقليل من دخول الآلات الثقيلة للحد من تأثير الاهتزاز. وبالنسبة للتداول والصحة المهنية،</p>	<p>سوف يتولى مشروع التحسين الزراعي / الوحدات الميدانية / المنظمات المجتمعية رصد تقارير الاستشاري الخاصة بالتصميم والإشراف لضمان الامتثال للسياسات الوقائية وإجراء زيارات ميدانية أو مزيد من البحث والتحري بحسب الحاجة. كما سيقوم البنك الدولي أيضا بالرصد والمتابعة من جانبه لضمان توافق المشروع مع الضمانات البيئية والاجتماعية</p>	<p>تقوم وزارة الزراعة والري مع اللجنة التوجيهية الوطنية ولجنة التنسيق بالمحافظة بالإشراف على أنشطة البناء والتشغيل ومعاينتها بمساعدة ممثل عقود المجتمع المحلي ومنسق اللجنة الوطنية للتوجيه لضمان تنفيذ المقاولين لخطط الإدارة / الأنظمة البيئية وقيام المقاولون بإجراء فحص ورصد دقيق ومستمر لمناطق التلوث المحتمل و / أو الاستخدامات التي يحتمل أن تؤدي إلى تلوث التربة.</p> <p>الشكاوى من المجتمع المحلي.</p>	<p>برنامج التحسين الزراعي بدعم من الوحدات في المحافظات بالإضافة إلى لجنة التنسيق بالمحافظة</p>	<p>فصلي (كل ثلاثة أشهر)</p>	<p>يتم تحديدها بعد التصميم</p>

		مراجعة وثائق المناقصات والمزايدات من قبل مشروع التحسين الزراعي		<p>يعتبر تطبيق اللوائح الصحية الصارمة وقياسات الصحة المهنية أمراً بالغ الأهمية، ويمكن أن تكون هناك حاجة إلى خطة للإدارة البيئية لأجزاء من المراحل التنفيذية للتداول/المناولة والغسيل والتصنيف، والتجميد، والدعم للتحميل والتوزيع للاستهلاك.</p> <p><b>نوعية التربة ونمط تلوث المياه السطحية/الجوفية</b> <b>الإنشاءات</b> تطبيق وفحص والاحتفاظ بتدابير مؤقتة/دائمة للسيطرة على التآكل والرواسب (مثل أسوار الطمي والنباتات ذات النمو السريع، والشبك للسيطرة على التآكل) في المناطق المكشوفة. تقييد حركة المركبات إلى مسارات معينة.</p> <p><b>التشغيل</b> الصيانة الدورية للمركبات والمعدات لمنع التسرب. تحديث السجلات والإجراءات اللازمة لصيانة المعدات وتداول وتخزين الوقود السائل والمواد الكيميائية، والفحص المخبري الدوري لنوعية المياه الجوفية والسطحية.</p>	<p>ومكونات المباني.</p> <p><b>إجراءات التداول والصحة المهنية</b> تعرض المنتجات الغذائية للغبار ومصادر التلوث الأخرى، أو مخاطر مماثلة. التعرض للجراثيم والفيروسات أثناء مناولة المواد الغذائية، وتصنيفها وتجميدها وتحميلها نتيجة لسوء تداولها من قبل العمال. قد يحدث انتقال للأمراض بسبب العمال المصابين الذين يعملون في مناولة وتداول المواد الغذائية أثناء الخطوات المختلفة داخل الموقع.</p> <p><b>نوعية التربة ونمط تلوث المياه السطحية/الجوفية</b> <b>الأنشطة الإنشائية</b> قد تنجم الآثار على نوعية التربة عن أنشطة البناء التالية: تطهير الموقع، تسوية الموقع، والحفر، والبنية التحتية، وتسرب الزيت من المركبات و / أو المعدات.</p> <p><b>التشغيل</b> إن تلوث التربة والمياه الجوفية بالزيوت والمواد الكيميائية قد تنجم عن المركبات والمعدات. الانسكابات والتسربات في المناطق المسبجة للوقود والمذيبات والنفايات ومن أنابيب البنية التحتية، قد تتسرب من خلال مسام التربة، تحت قوى الجاذبية، وتلوث أحواض المياه الجوفية. التصريف إلى المياه السطحية، أو تغيير نوعية المياه السطحية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر</p>	
--	--	--	--	---	---	--

				<p><b>مياه الصرف</b> استخدام المعالجة الحيوية لمنع التصريف إلى الأراضي، يجب صف خزانات للصرف الصحي للفائض من مياه الصرف الصحي المعالجة.</p> <p><b>الموارد الحيوية - الحياة النباتية والحيوانية</b> تطبيق المعايير التشغيلية البيئية ضمن الإطار القانوني والسياسي والإداري للمشروع لتقليل الأثر السلبي على البيئة باستخدام الميزة النسبية لمختلف نظراء المشروع. يعتبر الامتثال لمنطقة مشروع تعزيز الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على التنوع البيولوجي، كما أن التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين مهم جدا. حسن الاختيار للمواقع لتجنب إتلاف الموائل الطبيعية. يجب أن تتضمن وثائق المناقصات شرط لتقديم خطة الإدارة البيئية خاصة بالموقع بحسب الضرورة.</p>	<p>درجات الحرارة، الأوكسجين المذاب، العكارة، والمواد الصلبة.</p> <p><b>مياه الصرف</b> التوليد المحتمل للمياه العادمة الناتجة عن أنشطة المشروع و / أو المشاريع الفرعية خلال أنشطة البناء والتشغيل.</p> <p><b>الموارد الحيوية - الحياة النباتية والحيوانية</b> إزالة أو الإضرار بالغطاء النباتي الطبيعي، وفقدان أو الإضرار بمجتمع النباتات الفريدة أو النادرة أو المهددة بالانقراض، انخفاض في أعداد أو تقييد نطاق أي أنواع من النباتات البرية الفريدة أو النادرة أو المهددة بالانقراض، إدخال أي عوامل (الإضاءة، التسوير، الضوضاء، وجود الإنسان و / أو الحيوانات الأليفة) التي يمكن أن تعيق الأنشطة العادية للحياة البرية</p>
--	--	--	--	---	--

<p>يتم تحديدها بعد التصميم</p>	<p>شهريا</p>	<p>برنامج التحسين الزراعي بدعم من الوحدات في المحافظات بالإضافة إلى لجنة التنسيق في المحافظة</p>	<p>وزارة الزراعة والري مع اللجنة الوطنية التوجيهية و لجنة التنسيق في المحافظة</p>	<p>سوف يتولى (مشروع التحسين الزراعي / الوحدات الميدانية / المنظمات المجتمعية) رصد تقارير الاستشاري الخاصة بالتصميم والإشراف لضمان الامتثال للضمانات (السياسات الوقائية). كما سيقوم البنك الدولي أيضا بالرصد والمتابعة من جانبه لضمان الامتثال للسياسات الوقائية واجراء زيارات ميدانية و مزيد من البحث بحسب الحاجة.</p>	<p>بعض التدابير المذكورة أعلاه قابلة للتطبيق هنا. تجنب الإضرار بالموائل الطبيعية، والتاريخية والتراثية والأماكن الدينية أثناء البناء، أو التقليل من الأثار السلبية (اختيار الموقع المناسب، واستخدام نظام السلاسل، وإعداد المواد خارج صديقة للبيئة، ويجب أن تتضمن وثائق المناقصات شرط لتقديم خطة الإدارة البيئية خاصة بالموقع بحسب الضرورة. الممارسات الجيدة في التصميم بحيث يكون متكامل.</p>	<p>تسري المعايير أعلاه هنا بالإضافة إلى اهتمام خاص بتغيير أو الإضرار بالموائل الطبيعية أثناء عملية البناء، قد يحدث تلوث ناجم عن مواد البناء، وتدفق المياه السطحية وتحولها لتسبب مخاطر فيضانات أخرى</p>	<p>الري الفيضي (السيلي) على نطاق صغير باستخدام التقنيات التقليدية</p>
<p>يتم تحديدها بعد التصميم</p>	<p>أسبوعيا / شهريا</p>	<p>برنامج التحسين الزراعي بدعم من الوحدات في المحافظات بالإضافة إلى لجنة التنسيق في المحافظة</p>	<p>وزارة الزراعة والري مع اللجنة الوطنية التوجيهية و لجنة التنسيق في المحافظة تشرف على أنشطة البناء والتشغيل</p>	<p>(مشروع التحسين الزراعي / الوحدات الميدانية / المنظمات المجتمعية) وسوف يجري البنك الدولي أيضا الرصد من جانبه</p>	<p>حسن اختيار المواقع لتجنب الإضرار بالموائل الطبيعية. يجب أن تتضمن وثائق المناقصات شرط لتقديم خطة الإدارة البيئية خاصة بالموقع بحسب الضرورة.</p>	<p>إذا كانت هناك حاجة إلى إقامة ورش صغيرة لإنتاج مواد لحصاد المياه، يمكن أن يضر التأثير المحتمل بالموائل الطبيعية بسبب الأعمال الإنشائية الصغيرة ومخلفات البناء.</p>	<p>حصاد مياه الأمطار من أسطح المنازل</p>
<p>يتم تحديدها بعد التصميم</p>	<p>شهريا</p>	<p>برنامج التحسين الزراعي بدعم من الوحدات في المحافظات بالإضافة إلى لجنة التنسيق في المحافظة</p>	<p>وزارة الزراعة والري مع اللجنة الوطنية التوجيهية و لجنة التنسيق في المحافظة تشرف على أنشطة البناء والتشغيل</p>	<p>(مشروع التحسين الزراعي / الوحدات الميدانية / المنظمات المجتمعية) وسوف يجري البنك الدولي أيضا الرصد من جانبه</p>	<p>التدابير المذكورة أعلاه قابلة للتطبيق هنا. تجنب الإضرار بالموائل الطبيعية أثناء البناء، أو التقليل من الأثار السلبية (اختيار الموقع المناسب، واستخدام نظام السلاسل، وإعداد المواد خارج صديقة للبيئة، ويجب أن تتضمن وثائق المناقصات شرط لتقديم خطة الإدارة</p>	<p>تسري المعايير أعلاه هنا بالإضافة إلى اهتمام خاص بتغيير أو الإضرار بالموائل الطبيعية أثناء عملية البناء، قد يحدث تلوث ناجم عن مواد البناء، وتدفق المياه السطحية وتحولها لتسبب مخاطر فيضانات أخرى</p>	<p>بناء المدرجات وإعادة التأهيل</p>

					البيئية خاصة بالموقع بحسب الضرورة. الممارسات الجيدة في التصميم بحيث يكون متكامل.		
يتم تحديدها بعد التصميم	عند الحاجة	برنامج التحسين الزراعي بدعم من الوحدات في المحافظات بالإضافة إلى لجنة التنسيق بالمحافظة	وزارة الزراعة والري مع اللجنة الوطنية التوجيهية و لجنة التنسيق في المحافظة تشرف على أنشطة البناء والتشغيل	(مشروع التحسين الزراعي / الوحدات الميدانية / المنظمات المجتمعية) وسوف يجري البنك الدولي أيضا الرصد من جانبه	يتم وضع خطة للإدارة البيئية خاصة بالموقع في إطار كل مشروع فرعي ويجب أن تشمل ما يلي: التدابير المتخذة للحد من التلوث (رصد نوعية المياه والتربة في الموقع، وضمان التصميم السليم للسور، وما إلى ذلك). لا يسمح بإدخال أنواع غريبة، الرصد المنتظم للأحياء، استخدام نظام إنذار مع مؤشرات الرصد البيئي، التدابير المتخذة لمعالجة النفايات باستخدام الطرق البيولوجية. تطبيق أفضل للممارسات البيئية لتجنب انبعاث المروائح والأمراض. تطبيق ممارسات التغذية السليمة للمجترات. يجب أن تتضمن وثائق المناقشات شرط لتهيئة خطة الإدارة البيئية خاصة بالموقع بحسب الضرورة.	إدخال أنواع غريبة تغيير التوازن البيولوجي النفايات الروائح	تربية النحل، تسمين المجترات الصغيرة والدواجن المنزلية.

19. واختتم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية ببعض النقاط في ما يتعلق بتقييم القدرات المؤسسية وتناول بعض التوصيات بالتفصيل لتعزيز القدرات المؤسسية والتدريب المطلوب والمعلومات والتوعية العامة. وتشمل هذه التوصيات إدارة جوانب القصور من خلال تصميم وتنفيذ برنامج لبناء قدرات الجهات الحكومية، يتم تنفيذه كجزء من المكون الثاني للمشروع، وأنشطة لتعزيز المعرفة والتوجيه لمشروع التحسين الزراعي في نهج تشاركي. وفيما يتعلق بالقدرات في وزارة الزراعة والري للإشراف على تنفيذ الضمانات البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف ذات الصلة، تمتلك وزارة الزراعة والري بعض القدرات نتيجة لتنفيذ مشاريع أخرى للبنك الدولي؛ ومع ذلك، فإن المشروع سيعمل على بناء قدراتها للقيام بالإشراف المناسب على الضمانات لضمان الامتثال للتدابير البيئية والاجتماعية.

20. سوف يقوم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بتقدير تكلفة تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بعد مرحلة التصميم وتكلفة التدريب التي ستكون حوالي 250,000 دولار أمريكي، اللازم لمعالجة وتحسين قدرات أصحاب المصلحة لتنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية.